الدول العربية، عندما أرادت هذه الاخيرة اتخاذ قرار بمنع تصريف منتجات الارض المحتلة في اسواقها، للحؤول دون تسرب البضائع الاسرائيلية ضمنها. وقد وصلت هذه الحملة ذروتها بذهاب وفود من الارض المحتلة إلى بعض العواصم العربية[١٠].

صبّت سياسة الجسور المفتوحة في اطار سياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي الاسرائيلية، حيث انها لم تساهم فقط في تخفيض حدة الركود الاقتصادي، واعادة الحياة، في الارض المحتلة، وخاصة الضفة الغربية، إلى مجاريها الطبيعية، في السنوات الاولى للاحتلال[١١]، بل أنها ساهمت في التخفيف من حدة الضغوط الاقتصادية، التي ازدادت بمرور سني الاحتلال. فالموارد المالية، التي تدفقت عبر الجسور إلى الارض المحتلة، ساعدت في سد العجز في الميزان التجاري، الذي نتج عن تجارتها مع اسرائيل؛ كما أن فتح الجسور مكّن الكثير من العمال، وخاصة من الضفة الغربية، من ايجاد فرص عمل لهم، في الدول العربية، وخاصة الاردن، خلال فترة الركود الاقتصادي التي اصابت الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣[١٢].

كان لسياسة الجسور المفتوحة آثار سلبية «سيكولوجية» على مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. فهذه السياسة، كما رسمتها اسرائيل، واستجابت لها الاردن، أشاعت، في ظل ظروف الهزيمة، وغياب المقاومة عن الساحة الاردنية، مناخاً ملائماً ومشجعاً للاتجاهات الاستسلامية كافة الداعية إلى التعايش مع اسرائيل والقبول بها[١٣]؛ كما أدت هذه السياسة إلى تغييرات «بنيوية» تمثلت في ربط فئات المصدرين والتجار الكبار بالوضع «الكولنيالي» الوسيط، في الارض المحتلة، والذي تبلور تحت الاحتلال الاسرائيلي، من خلال تلقيهم مبالغ ليست بالقليلة، لقاء عمليات التصدير إلى الاردن[١٤].

ثانياً: تشغيل العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي

عانت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وطوال الفترة التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي، من ارتفاع مطرد في معدل البطالة، نتيجة لضعف التكوينات الرأسمالية وعجزها عن استيعاب قوة العمل، مما أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة الاقتصادية، التي لازمت المنطقتين، منذ العام ١٩٤٨[١٥]. وما ان حلّ الاحتلال حتى ازدادت نسبة البطالة، ووصلت إلى أكثر من ثلث القوى العاملة في الشهور الاولى للاحتلال[١٦]، مما أثار قلقاً لدى أوساط الحكم العسكري الاسرائيلي، مبعثه الخشية من ان تنجذب قوة العمل العاطلة إلى العمل الفدائي. ومن ثم، ظهرت الرغبة في تشغيل العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي، على أمل ان يؤدي ذلك إلى تحسين أحوال المواطنين، ويزيد في مقدرتهم الشرائية، الامر الذي ينعكس على الامن، ويمنع انتشار الاعمال المناهضة للاحتلال[١٧]. وعلى ذلك، فمنذ أواخر العام ١٩٦٨، سمح، رسمياً، لأهالي الضفة الغربية بالعمل في اسرائيل؛ وفي نيسان (ابريل) ١٩٦٩ سمح لأهالي قطاع غزة بذلك[١٨]. ومنذ ذلك الحين، فتحت مكاتب عمل في الارض المحتلة لتنظيم العمال، ومراكز تدريب مهني لتأهيلهم للعمل في اسرائيل.

أسفر تشغيل العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي عن نتيجتين خدمتا المفهوم الاسرائيلي لسياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي:

تمثلت النتيجة الاولى في انخفاض نسبة البطالة، تدريجياً، في الضفة الغربية، بشكل أكبر منه في قطاع غزة بسبب نشاط المقاومة الفلسطينية في السنوات الاولى من الاحتلال، ومنعها أية بادرة للتعاون معه[١٩]. ولم يشهد القطاع، انخفاضاً ملحوظاً في نسبة البطالة، الا بعد ان تمكّنت القوات الاسرائيلية من محاصرة النشاط الفدائي في القطاع، في مستهل السبعينات؛ وفي العام ١٩٧٤،